جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق

تخصص: قانون أعمال

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الأعمال

الموسومة ب:

الرقمنة ودورها في تطوير قطاع الإستثمار

إعدادا الطالبة:

- تناح أبو بكر الصديق
- بوزايدة إسماعيل

تحت إشراف:

- د. بطيمي حسين

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة
- د. خضرون عطاء الله	رئيسا
- د. بطيمي حسين	مشرفا ومقررا
- د. طويسات عائشة	ممتحنا

السنة الدراسية: 2024/2023

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق

تخصص: قانون أعمال

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون الأعمال الموسومة ب:

الرقمنة ودورها في تطوير قطاع الإستثمار

إعدادا الطالبة:

- تناح أبو بكر الصديق
- بوزايدة إسماعيل

تحت إشراف:

– د. بطيمي حسين

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة
- د. خضرون عطاء الله	رئيسا
- د. بطيمي حسين	مشرفا ومقررا
- د. طويسات عائشة	ممتحنا

السنة الدراسية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنعم

علينا بنعمة العلم لما كان فيه نورللبشرية جمعاء

والذي أوصانا به نبينا محمد وعمل على نشره ليخرج الأمة الإسلامية

من الجهل إلى النور

بادئا نشكررب العباد العلي القديرشكرا جزيلا طيبا مباركا فيه الذي أنارنا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأنعم علينا بالعافية ووفقنا

لإتمام هذا البحث

ونتقدم بأسمى آيات الشكروالعرفان إلى الذي أتقن عمله بإيمان وعلمنا العمل بإتقان وكانت الجودة له عنوان إلى الأستاذ المشرف

د. بطيمي حسين

ونوّد أن نقف وقفة المعترف بالجميل بأخلص عبارات الشكروالتقديرإلى لجنة المناقشة لإشرافهم على مناقشة وتقييم هذا البحث وإلى كل من علّمنا حرفا من المرحلة التحضيرية إلى المرحلة الجامعية

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكروالامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أوبعيد ولوبكلمة طيبة أودعاء كريم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

والصلاة والسلام على سيد الأنام مُحَّد وعلى آل بيته الطاهرين

وسلم تسليما كثيرا

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من قال فيهم عز وجل

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الوالدين العزيزين

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل من ساهم في إثراء هذا العمل

أبو بكر الصديق

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

والصلاة والسلام على سيد الأنام مُحَمَّد وعلى آل بيته الطاهرين

وسلم تسليما كثيرا

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من قال فيهم عز وجل

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الوالدين العزيزين

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل من ساهم في إثراء هذا العمل

إسماعيل

مقدمة

مقدمة:

يعرف العالم تحولات إقتصادية كبيرة، فالعولمة والثورة التكنولوجية أحدثتا إنفتاحا واسعا للأسواق، وسرعة في الاداء الإقتصادي، وتشابك بين الفاعلين الإقتصاديين ورقمنة الحياة العامة، الأمر الذي ساهم في نشأة الإقتصاد الرقمي بإعتباره فضاء متكامل بين الإقتصاد المنظم المبني على الموارد الطبيعية والبشرية والمالية من جهة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات التي تقوم على المعرفة والمعلومات من جهة اخرى.

يعد الإستثمار أحد أهم أوجه النشاط الإقتصادي ويضطلع بدور هام في عملية التنمية الإقتصادية للدولة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت إهتماما لموضوع الإستثمار وأعطته مكانة رائدة في عملية التنمية، وقد سعت جاهدة إلى تشجيع الإستثمار وعمدت منذ الإستقلال تدريجيا إلى إصدار العديد من النصوص القانونية المنظمة للإستثمار هدفها تشجيعه وترقيته.

لكن الإجراءات البيروقراطية المتبعة في مجال الإستثمار تعرضت للعديد من الإنتقادات بسبب ما يشهده العالم من تطور مذهل في مجال المعلومات ونقل التكنولوجيا ترتبت عنه تقنيات عالية الدقة بوسائل وأجهزة تتميز بخاصية السرعة الكبيرة في نقل وتخزين ومعالجة البيانات والمعطيات والمعلومات، وكذا نتج عن هذا التطور إجراء العمليات الإدارية والتنموية الإستثمارية دون الإعتداد بالبعد الزمني والمكاني.

وقد قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في هذا التحول والذي مس قطاعات عديدة منها مصالح الحالة المدنية، العدالة وغيرها وفي السياق ذاته نجد قطاع الإستثمار هو الآخر إستفاد مؤخرا من هذا التحول وقد إستحدثت منصة رقمية خاصة بالإستثمار بموجب القانون 18/22 والمتعلق بالإستثمار.

خطة الدراسة:

كما تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على رقمنةمنظومة الاستثمار في الجزائر التي جاء بها المشرع الجزائري وذلك لأول مرة من خلال القانون الجديد رقم18/22 المتعلق بالاستثمار وكذلك تبيان الآليات القانونية والمؤسساتية المستحدثة والدور الذي تلعبه في هذه المجال.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بجمع البيانات والمعلومات عن الموضوع من أجل تفسيرها وتحليلها والوقوف على دلالتها عبر تبيان مستجدات قانون الاستثمار من أليات قانونية ومؤسساتية ومن ثم أليات رقمنة قطاع الاستثمار في ظل قانون رقم 18/22.

ولقد واجهتنا صعوبات ألا وهي قلة المراجع وخاصة المتخصصة وأن كل ما سبق قوله يدفعنا في نهاية المطاف إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في إرساء أليات الرقمنة في قطاع الاستثمار في ظل القانون رقم 18/22؟

تم الاعتماد على التقسيم الثنائي للخطة مع مقدمة في أول البحث وخاتمة في النهاية تلخص أهم النتائج المتوصل والاقتراحات التي تساهم في إثراء الموضوع وسد ثغرات التي بدت لنا وكذا ارتأينا الى تقسيم الموضوع الى فصلين من حيث الطرح على النحو التالي:

الفصل الأول وخصص لتسليط الضوء على الاطار المفاهيمي لعملية الرقمنة في مجال الاستثمار، إذ تضمن مبحثين، تناول المبحث الأول مفهوم الرقمنة وعلاقتها بالادارة الالكترونية، المبحث الثاني خصص لمنصة الرقمنة كنموذج عن رقمنة قطتع الاستثمار.

الفصل الثاني فسلطنا الضوء على مستجدات قطاع الاستثمار، وبدوره قسمناه الى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى الرقمنة كألية لتطوير الاستثمار والأليات القانونية والمؤسساتية، اما المبحث الثاني فتناولنا أفاق تجسيد الرقمنة في مجال الاستثمار.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للرقمنة

تمهيد:

شهد العالم اليوم ثورة تقنية هائلة تُعرف باسم "الرقمنة ."تُشير هذه الثورة إلى تحويل المعلومات من صيغتها الفيزيائية إلى صيغتها الرقمية، مما يسمح بتخزينها ومعالجتها ونقلها بسهولة وكفاءة أكبر.

يُعدّ فهم الإطار المفاهيمي للرقمنة أمرًا ضروريًا لفهم تأثيرها على مختلف جوانب الحياة، بدءًا من الاقتصاد والأعمال وصولًا إلى التعليم والرعاية الصحية والحكومة

ومن خلال ماسبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الرقمنة ورهانات تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر

المبحث الثاني: المنصة الرقمية للمستثمر كنموذج عن رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر

المبحث الثالث: الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد 22-18

المبحث الأول: الرقمنة ورهانات تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

عرفت الاقتصاديات المعاصرة تغيرات جد هامة في أساليب ادارة و تسيير نشاطاتها و ذلك بانتهاجها لسياسات و تكنولوجية رقمية، و قد جاءت هذه التغيرات استجابة و مواكبة للتطورات الحاصلة في العالم وهو ما دفع بمختلف الدول و الحكومات الى عصرنة مختلف مصالحها و ذلك قصد تحسين نوعية و جودة الخدمات المقدمات خاصة في ظل الانتشار الكبير للرقمنة في جميع المجالات و القطاعات، و ما ساعد على هذا الانتشار الشبكة العنكبوتية، و الجزائر كغيرها من الدول عملت منذ سنة 2008م الى رقمنة الادارة و الانتقال بها الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

يمكن تعريف الرقمنة على أنها:" اللغة و التقنية و العلم التطبيقي و الطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي فضلا عن كونها مجموعة من الوسائل المستعملة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس و رفاهيتهم[1]".

و يرى البعض أنها "عملية يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي الى الشكل الرقمي سواء كانت هذه المعلومات صور او بيانات نصية او ملف صوتي او اي شكل آخر[2]".

[1] غسان قاسم اللامي، ادارة التكنولوجيا : مفاهيم و مداخيل و تقنيات عملية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص22.

[2] سالم باشيوة، الرقمنة في المكتبات الجامعية: دراسة حالة المكتبة المركزية بن يوسف بن خدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص71.

كما يرى البعض على أنها "عملية نقل او تحويل البيانات الى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، و في نظم المعلومات عادةً ما يشار الى الرقمنة على انها تحويل النص المطبوع او الصور الى اشارات ثنائية باستخدام وسيلة المسح الضوئي"[1].

الفرع الثاني: أهمية الرقمنة

- تساهم الرقمنة في تحقيق النمو الاقتصادي، و تعمل على خلق فرص عمل جديدة و تشجع على الابتكار.[2]
- توفر الكثر من الجهد و المال و تحسن كفاءة العمل و تعمل على تبسيط الاجراءات للحصول على الخدمات للمستفيدين[3].

إضافة الى ما تمّ ذكره تتضح فوائد الرقمنة في[4]:

- تساهم في اكتساب و اضافة موارد جديدة او ابتكار وسائل فعالة و اكثر قدرة على الكشف على ما هو موجود في هذه المواد.
- زيادة الانتفاع الاقتصادي بالموارد الاقتصادية
- اكتشاف طرق جديدة بالشكل الذي يؤدي الى زيادة الانتاج و تحسين نوعيته، و تقليل الكلفة من خلال تحقيق الكفاءة

الفرع الثالث: علاقة الرقمنة بالإدارة الالكترونية

يرتبط مفهوم الادارة الالكترونية ارتباطا وثيا باستعمال تكنولوجيات الاعلام و الاتصال.

فالإدارة الالكترونية هي "تطبيق تكنولوجيات المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الاتصال الحديثة كالأنترنت بهدف توصيل الخدمات للمواطن او العميل او زيادة التأثير الايجابي على مجتمع الاعمال، و جعل الحكومة تعمل بكفاءة و فاعلية عاليتين"[1].

[1] محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية، الكتب المصرية نموذجا، مجلة فهد الوطنية، مج17، عدد02، نوفمبر 2011، ص03.

[2] نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم و آخرون، تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، المجلة العراقية للبحوث، مج11، عدد01، 2019، ص104

[3] نفس المرجع، ص104

[4] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، عمان، 2004، ص147-148.

ما يلاحظ ان هناك اتفاق على ان الوسيلة المستعملة في الادارة الالكترونية هي تكنولوجيا الاعلام و الاتصال، و نستخلص ان الادارة الالكترونية تتمثل في استغلال المرفق العام لتكنولوجيا الاعلام و الاتصال لتقديم خدماته لمرتفقيه، و تعزيز ثقتهم به من خلال إرساء مبدأ الشفافية و تبسيط الاجراءات و تسهيل الحصول على المعلومات.

و عملية الرقمنة كما تم تبيانه سابقاً هي عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي الى الرقمي بهدف توفير اكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين، فالرقمنة هي الخطوة الاولى و اللبنة الاولى الواجب اتخاذها و القيام بها لبناء نظام الادارة الالكترونية.

المطلب الثاني: الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد 18/22

من أهم الوسائل التي تم استحداثها بموجب قانون الاستثمار الجديد 18/22 نظام الرقمنة، و قد جاء هذا النظام كامتداد لجهود التي تقوم بها الدولة في إطار عصرنة الادارة و العمل على الانتقال من الاسلوب التقليدي الذي يتميز بالتعقيد و البطيء الى الاسلوب الحديث الذي يعتمد على الادارة الالكترونية و التواصل و تقديم الخدمات المختلفة الى مرتفقي الادارة عبر وسائط التواصل عن بُعد و المتمثلة اساساً في الانترنت.

و بمعنى آخر حصول المواطنين على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال شبكات الانترنت بغرض تقديم أفضل الخدمات بأفضل الوسائل من حيث قلة الجهد و اختصار الوقت و زيادة الفعالية، و خفض التكاليف لما لذلك من دفع لعجلة التنمية و تعزيز الاقتصاد الوطني لغرض التخلص من الفساد الاداري، و كذا المشكلات الناجمة عن استخدام الورق في التعامل الاداري بالنظر عن البيروقراطية الناجمة عن هذا التأخير[2]. و رجوعا الى قانون الاستثمار الجديد 18/22 فقد تم إنشاء منصة رقمية للمستثمر.

[1]عبد الفتاح بيومي، الحكومة الالكترونية بين الواقع و الطموح، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص25

[2]قاسم عبد الجبور ميرفت، أثر الحوكمة الالكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، لبقلهرة،2020، ص13.

الفرع الأول: تعريف المنصة الالكترونية

نصت المادة 23 الفقرة الأولى من القانون 18/22 المؤرخ في 24 يونيو 2022 "تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها الى الوكالة"[1].

و قد عرفت المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 298/22 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 المنصة الرقمية كما يلي "المنصة الرقمية للمستثمر هي الاداة الالكترونية لتوجيه الاستثمارات و مرافقتها و متابعتها منذ تسجيلها و خلال فترة استغلالها، و هي تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الاجراءات و استكمال جميع الاجراءات المتعلقة بالاستثمار عبر الانترنت، و تسمح بتكييف الاجراءات الواجب اتباعها حسب نوع الاستثمار و نوع الطلبات و تكون مترابطة مع الانظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات و الادارات ذات العلاقة مع فعل الاستثمار"[2].

كما تسمح المنصة الرقمية بتوفير كل المعلومات اللازمة لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر و العرض العقاري و التحفيزات و المزايا المرتبطة بالاستثمار، و كذا الاجراءات ذات الصلة"[3].

الفرع الثاني: أهداف المنصة الرقمية و من يمكنه استخدامها

أ- <u>أهداف المنصة:</u>

تهدف المنصة الرقمية الى ما يلي[4]:

- التكفل بعملية انشاء الشركات و الاستثمارات و تبسيطها و تسهيلها

[1] المادة 23 من لقانون 18/22 المؤرخ في 24 يونيو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد50،المؤرخة في 28 يونيو 2022.

[2] المادة 27 من المرسوم التنفيذي 198/22 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها، الجريدة الرسمية، عدد60، المؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

[3] المادة 23 الفقرة 02 من القانون 18/22 المؤرخ في 24 يونيو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد50،المؤرخة في 28 يونيو 2022.

[4] المادة 28 الفقرة 02 من لقانون 18/22 المؤرخ في 24 يونيو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد50،المؤرخة في 28 يونيو 2022.

- تحسين التواصل بين المستثمرين و الادارة الاقتصادية
- ضمان شفافية الاجراءات التي يتعين القيام بها و كيفية فحص و معالجة ملفات المستثمرين
- الاسراع في معالجة ملفات المستثمرين و دراستها من قبل الادارات المعنية
- السماح للمستثمرين بمتابعة تقدم ملفاتهم عن بُعد
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد و مردودية الأعوان و جودة الخدمة المقدمة
- تحسين أداء المرافق العامة و جعلها أكثر إتاحة و ذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين
- تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الادارة المعنية بفعل الاستثمار

ب-من يمكنه استخدام المنصة[1]:

يمكن ان يستخدم المنصة كل حامل مشروع او مستثمر يرغب في:

- الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة الجوانب المرتبطة بإنجاز مشروعه الاستثماري
- انشاء مشروع استثماري
- الاستفادة من المزايا الممنوحة التشجيعية للاستثمار على النحو المنصوص عليه في التنظيم المعمول به
- الاستفادة من خدمات المنصة الرقمية

الفرع الثالث: دور المنصة الرقمية في ترقية و تطوير الاستثمار

يتضح دور الرقمنة و تتجلى أهميتها في مجال الاستثمار من خلال تقريب الادارة المكلفة بالاستثمار و المتمثلة أساسا في الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، و كذا الشبابيك الموحدة التابعة لها و الموجودة على مستوى 58 ولاية من المستثمرين، و بذلك بدعم و تكريس مزايا استخدام الادارة الالكترونية و التعامل على بعد و تقديم أفضل الخدمات و توفير جميع المعلومات اللازمة والتي يحتاجها المستثمر من معرفة المزايا الممنوحة و كذا العقار الصناعي المتوفر، وبالتالي القضاء على كل العيوب التي عرفتها النصوص القانونية السابقة و المتعلقة بالاستثمار و خاصة ما تعلق منها بالبيروقراطية و الفساد الاداري.

[1] Consulte le 20-04-2022 http://invest.gov.dz

فنظام الرقمنة الذي جاء به قانون الاستثمار الجديد 18/22 هو مواصلة للنهج الذي انتهجته الدولة لتطبيق مشروع الحكومة الالكترونية من جهة، و من جهة أخرى هو وسيلة فعالة لإضفاء الشفافية في التعامل مع المستثمرين و تقديم أحسن الخدمات و في وقت وجيز و هو الأمر الذي سوف ينعكس بالإيجاب على سير العملية الاستثمارية بصفة خاصة و على الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

و القانون 18/22 و المتعلق بالاستثمار جاء من أجل تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة و هذا ما تؤكده المادة الثانية من ذات القانون و بالتالي الاعتماد المطلق على الرقمنة في تسيير جميع الملفات الاستثمارية في مختلف مراحلها و بالتالي الشفافية في التسيير الاداري لها فالشفافية كما تم تعريفها من قبل العديد من الفقهاء هي عبارة عن تبسيط الاجراءات و نشر المعلومات و الافصاح عنها لتأكيد مصداقيتها أمام الرأي العام و يتحقق ذلك من خلال الصدق و الاعلان عن النشاط و أهدافه و مصادر تمويله و فتح الابواب أمام الجميع[1].

و تعرف ايضا على انها الوضوح التام في اتخاذ القرارات و رسم الخطط و السياسات المتناسبة مع مستجدات و روح العصر و عرضها على الجهات المعنية لمراقبتها، و خضوع الممارسات الادارية للمساءلة و المراقبة المستمرة، و كذلك التقيد بأخلاقيات الخدمة العامة و أنظمة النزاهة و عدم إساءة استخدام السلطة، كما يؤدي الى تنمية الثقة و المصداقية لأفراد المجتمع و تعزيز المؤسساتية و سيادة القانون[2].

و للشفافية شروط وجب توفرها فيجب أن تتم إتاحة المعلومات بشفافية لكافة الجهات في نفس الوقت، و ان تكون واضحة لا يكتنفها الغموض و تكون بلغة واضحة و سهولة الوصول اليها و تعد الشفافية أحد الادوات التي تقاس بها مستويات الفساد في بلد ما او نظام ما، حيث كلما كانت علاقة العمل واضحة و شفافة تقلصت فرص حدوث الفساد[3]، و هنا تتجلى أهمية الرقمنة كآلية مهمة في توفير المعلومات الدقيقة للمستثمرين و بالتالي تساوي تكافئ فرص الاستثمار.

[1] عبد الله بن عوض الشهري، الشفافية الادارية في المؤسسات التعليمية، ديار اليازوني العلمية للنشر، 2020، ص01.

[2] عبد الله بن عوض الشهري، المرجع السابق، ص19.

[3] نفس المرجع، ص31.

المبحث الثاني: المنصة الرقمية للمستثمر كنموذج عن رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر

نظرا الى الحاجة الملحة لتحسين مناخ الاستثمار من مختلف الزوايا والأوجه وجد المشرع الجزائري ضالته في التكنولوجيا الحديثة عبر استحداث ألية جديدة تجمع كل هذه المجالات وهي المنصة الرقمية للمستثمر ونتناول فيما يلي التعريف بهذه المنصة **(اولا)** ومن ثم مهام هذه المنصة **(ثانيا)**.

المطلب الأول : التعريف بالمنصة الرقمية للمستثمر

ظهرت بوادر إنشاء منصة رقمية خاصة بهذا القطاع قبل صدور قانون الاستثمار وذلك بإطلاق "منصة الجزائر للاستثمار" سنة 2021 حيث كانت تعد المنصة الرقمية الاولى المختصة بالاستثمار لاسيما أنها تساعد المستثمرين وتسهل وترافق عمليات الاستثمار بالجزائر كما أنها تشجع على إقامة شراكات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والاجانب.

كما أوضحت الاتحادية العامة للمؤسسات الجزائرية في بيان لها بتاريخ 28 جوان 2021 أن هذه المنصة تجمع كل فرص الاستثمار الوطنية والدولية، كما أن إطلاقها يعد بمثابة تكريس حقيقي لعمل طويل بذلته شركة 128 المختصة في إيجاد الحلول المعلوماتية.[1]

أما بالنسبة للمنصة الرقمية للمستثمر فقد أقر القانون رقم 22/18 المتضمن قانون الاستثمار وبموجب المادة 06 فقرة 3 منه ولأول مرة إنشاء منصة رقمية خاصة بالمستثمرين توضع هذه المنصة لدى الوكالة الجزائرية لترقية

الاستثمار الموضوعة بدورها تحت وصاية الوزير الأول، حيث أشرف هذا الأخير بتاريخ 20 أكتوبر 2022 على إطلاق هذه المنصة الرقمية وذلك بمناسبة تدشينه لمقر الوكالة الجزائرية

[1] موقع وكالة الانباء الجزائرية، منصة" الجزائر للاستثمار "خطوة لإنعاش الاقتصاد الوطني، تاريخ النشر 28 جوان 2021 ، على الساعة 13:18، تاريخ الاطلاع 2024/04/13 ، على الساعة : https://www.aps.dz/ar/economie/14.30

لترقية الاستثمار والشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية وذلك بحضور مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون الاقتصادية وأعضاء من الحكومة وممثلين عن الهيئات المعنية بالاستثمار.[1]

يمكننا أن نعرف المنصة الرقمية للمستثمر بانها أداة أو وسيلة رقمية لتوجيه الاستثمارات ومراقبتها ومتابعتها منذ تسجيلها مرورا باستغلالها حيث تضمن هذه المنصة إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات المرتبطة بالاستثمار عن بعد واستكمالها، كما تتيح المنصة تكييف الإجراءات الواجب اتباعها حسب نوع الاستثمار ومتطلباته.

المطلب الثاني: أهداف المنصة الرقمية للمستثمر

جدير بالذكر وفي سبيل رقمنة قطاع الاستثمار ان ننوه انه قبل انشاء المنصة الرقمية للمستثمر اطلقت في جوان 2021 البوابة الالكترونية استثماري من قبل وزارة الصناعة وهى منصة الية تهدف الى تسهيل النشاط وتقوم بتقريب الادارة من المتعامل الاقتصادى بالاصغام الى انشغالاته اليومية وتقوم هذه المنصة بارساء تقاليد جديدة بين الادارة والمستثمر والتى تبنى على الثقة المتبادلة والتواصل المنتظم كشرط اساسى تعزيز المناخ الاعمال الصناعى وكذا تعافيه من اجل المساهمة فى ايجاد حلول سريعة للمشاكل ورفع العراقيل التى تقف فى وجه المستثمر خاصة البيروقراطية التى حالت دون انجار العديد من المشاريع الصناعية

كما تقوم هذه المنصة بنشر حوصلة للحلول المقترحة لمشاكل بعض المستثمرين مع الادارات المعنية بالاضافة الى وضع جدول يسمح بمعرفة سيرورة كل المؤشرات الخاصة بتسيير الاستثمار وفى 19 ماي 2022 افاد بيان لمجلس الوزراء انه تم التصديق على النسخة المعروضة لمشروع قانون الاستثمار الجديد ووفق البيان فان مشروع قانون الاستثمار الجديد بهدف الى تجسيد التزامات الرئيس عبد المجيد تبون المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار وتوفير الضروف المناسبة له

[1] موقع وكالة الأنباء الجزائرية، الوزير الأول يشرف على إطلاق المنصة الرقمية للمستثمر، تاريخ النشر 20 أكتوبر 2022 ، على الساعة 14:16، تاريخ الاطلاع 2024/04/13 ، على الساعة : https://www.aps.dz/ar/economie/14:30

ومن ضمن ما ورد في البيان تحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار(حكومية) الى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ومنحها دور المروج والمرافق للاستثمارات فقد اشتكى مستثمرون الجزائريون واجانب من ثقل الإجراءات البيروقراطية للوكالة الوطنية لدعم الإستثمارات التي تتولى مهمة دراسة المشاريع للمرافقة عليها من عدمها وتعتزم السلطات وفق البيان محاربة البيروقراطية التي تكبح المشاريع الاستثمارية من خلال الرقمنة الإجراءات المتصلة بعملية الإستثمار ووجه تبون عقب التصديق بمجلس الوزاراء على النص الجديد، بتسليط العقوبات على كل من يعرقل بشكل أو بآخر عمليات الاستثمار مهما كان مركزه، كما أمر بوضع وكالة جزائرية لترقية الاستثمار تحت سلطة رئيس الوزراء بعدما كانت في السابق تتبع وزارة الصناعة.

هذا، وجاءات الجزائر في المرتبة 157 في تقرير ممارسة نشاط الأعمال لعام 2020، من بين 190 بلد، كما يشتكي رجال الأعمال المحليون من عرقلة مشاريعهم وبقائها لسنوات في أدراج الهيئات الإدارية المكلفة بالإستثمار.

المبحث الثالث: الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد 22-18

من أهم المسائل التي تم استحداثها بموجب قانون الاستثمار الجديد 22-18 نظام الرقمنة، و قد جاء هذا النظام كامتداد لجهود التي تقوم بها الدولة في اطار عصرنة الادارة و العمل على الانتقال من الأسلوب التقليدي الذي يتميز بالتعقيد و البطيء الى الأسلوب الحديث الذي يعتمد على الادارة الالكترونية و التواصل و تقديم الخدمات المختلفة الى مرتفقي الادارة عبر وسائط التواصل عن بعد و المتمثلة اساسا في الانترنت.

و بمعنى آخر حصول المواطنين على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال شبكات الانترنت بغرض تقديم أفضل الخدمات بأفضل الوسائل من حيث قلة الجهد، و زيادة الفعالية و اختصار الوقت، و خفض التكاليف لما لذلك من دفع لعجلة التنمية و تعزيز الاقتصاد الوطني لغرض التخلص من الفساد الاداري، و كذا المشكلات الناجمة عن استخدام الورق في التعامل الاداري بالنظر عن البيروقراطية الناجمة عن هذا الاخير[1]. و رجوعا الى قانون الاستثمار الجديد 22-18 فقد تمّ إنشاء منصة رقمية للمستثمر.

المطلب الأول: تعريف المنصة الالكترونية

نصت المادة 23 الفقرة الأولى من القانون 22-18 المؤرخ في 24 يونيو 2022 "تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها الى الوكالة[2]، و قد عرفت المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 298/22 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 المنصة الرقمية كما يلي: "المنصة الرقمية لمستثمر هي الأداة الالكترونية لتوجيه الاستثمارات و مرافقتها و متابعتها منذ تسجيلها و خلال فترة استغلالها، و هي تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الاجراءات و استكمال جميع الاجراءات المتعلقة بالاستثمار عبر الانترنت، و تسمح بتكييف الاجراءات

[1] قاسم عبد الجبور ميرفت، المرجع السابق، ص13.

[2] المادة 23 من القانون 22-18 المؤرخ في 24 يونيو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد50،المؤرخة في 28 يونيو 2022.

الواجب اتباعها حسب نوع الاستثمار و نوع الطلبات و تكون مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات و الادارات ذات العلاقة مع فعل الاستثمار"[1].

كما تسمح المنصة الرقمية بتوفير كل المعلومات اللازمة لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر و العرض العقاري و التحفيزات و المزايا المرتبطة بالاستثمار، و كذا الاجراءات ذات الصلة[2].

المطلب الثاني: أهداف المنصة الرقمية ومن يمكنه استخدامها

أ- أهداف المنصة:

تهدف المنصة الرقمية الى[3]:

- التكفل بعملية انشاء الشركات و الاستثمارات و تبسيطها و تسهيلها
- تحسين التواصل بين المستثمرين و الادارة الاقتصادية
- ضمان شفافية الاجراءات التي يتعين القيام بها و كيفيات فحص و معالجة ملفات المستثمرين
- الاسراع في معالجة ملفات المستثمرين ودراستها من قبل الادارات المعنية
- السماح للمستثمرين بمتابعة تقدم ملفاتهم عن بُعد
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد و مردودية الاعوان و جودة الخدمة المقدمة
- تحسين أداء المرافق العامة وجعلها أكثر اتاحة و ذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين
- تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الادارة المعنية بفعل الاستثمار
- السماح بالتبادل المباشر و الفوري بين أعوان الادارات و الهيئات المعنية.

[1] المادة 27 من المرسوم التنفيذي 198/22 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها، الجريدة الرسمية، العدد60، المؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

[2] المادة 23 الفقرة 02 من القانون 22-18 المؤرخ في 24 يونيو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد50،المؤرخة في 28 يونيو 2022.

[3] المادة 28 من القانون 22-18 المؤرخ في 24 يونيو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد50،المؤرخة في 28 يونيو 2022.

ب- من يمكنه استخدام المنصة[1]:

يمكن ان يستخدم المنصة كل حامل مشروع او مستثمر يرغب في:

- الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة الجوانب المرتبطة بإنجاز مشروعه الاستثماري
- إنشاء مشروع استثماري
- الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار المنظومة التشجيعية للاستثمار على النحو المنصوص عليه في التنظيم المعمول به
- الاستفادة من خدمات المنصة الرقمية

المطلب الثالث: دور المنصة الرقمية في ترقية و تطوير الاستثمار

يتضح دور الرقمنة و تتجلى أهميتها في مجال الاستثمار من خلال تقريب الادارة المكلفة بالاستثمار المتمثلة اساسا في الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، و كذا الشبابيك الموحدة التابعة لها و الموجودة على مستوى 58 ولاية من المستثمرين، و ذلك بدعم و تكريس مزايا استخدام الادارة الالكترونية و التعامل على بُعد و تقديم أفضل الخدمات و توفير جميع المعلومات اللازمة و التي يحتاجها المستثمر من معرفة المزايا الممنوحة و كذا العقار الصناعي المتوفر، و بالتالي القضاء على كل العيوب التي عرفتها النصوص القانونية السابقة و المتعلقة بالاستثمار و خاصة ما تعلق منها بالبيروقراطية و الفساد الاداري.

فنظام الرقمنة الذي جاء به قانون الاستثمار الجديد 22-18 هو مواصلة للنهج الذي انتهجته الدولة لتطبيق مشروع الحكومة الالكترونية من جهة، و من جهة أخرى هو وسيلة فعالة لإضفاء الشفافية في التعامل مع المستثمرين و تقديم أحسن الخدمات و في وقت وجيز و هو الأمر الذي سوف ينعكس بالإيجاب على سير العملية الاستثمارية بصفة خاصة و على الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

و القانون 22-18 و المتعلق بالاستثمار جاء من أجل تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة و هذا ما تؤكده المادة الثانية من ذات القانون و بالتالي الاعتماد المطلق على الرقمنة في

[1] Consulte le 20-04-2022 http://inest.gov.dz

تسيير جميع الملفات الاستثمارية في مختلف مراحلها و بالتالي الشفافية في التسيير الاداري لها فالشفافية كما تم تعريفها من قبل العديد من الفقهاء هي عبارة عن تبسيط الاجراءات و نشر المعلومات و الافصاح عنها لتأكيد مصداقيتها أمام الرأي العام و يتحقق ذلك من خلال الصدق و الاعلان عن النشاط و أهدافه و مصادر تمويله و فتح الأبواب أمام الجميع[1].

و تعرف أيضا على أنها الوضوح التام في اتخاذ القرارات و رسم الخطط و السياسات المتناسبة مع مستجدات و روح العصر و عرضها على الجهات المعنية لمراقبتها، و خضوع الممارسات الادارية للمساءلة و المراقبة المستمرة و كذلك التقيد بأخلاقيات الخدمة العامة و أنظمة النزاهة و عدم إساءة استخدام السلطة، كما يؤدي الى تنمية الثقة و المصداقية لأفراد المجتمع و تعزيز المؤسساتية و سيادة القانون[2].

و للشفافية شروط وجب توفرها فيجب ان تتم إتاحة المعلومات بشفافية لكافة الجهات في نفس الوقت و ان تكون واضحة ولا يكتنفها الغموض و تكون بلغة واضحة و سهولة الوصول إليها و تعد الشفافية أحد الأدوات التي تقاس بها مستويات الفساد في بلد ما او نظام ما، حيث كلما كانت علاقة العمل واضحة و شفافة تقلصت فرص حدوث الفساد[3]، و هنا تتجلى أهمية الرقمنة كآلية مهمة في توفير المعلومات الدقيقة للمستثمرين و بالتالي تساوي تكافئ فرص العمل.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن هناك ادارة سياسية ملموسة عملت و لازالت تعمل على عصرنة الادارة من خلال التحول و الانتقال من التسيير التقليدي الكلاسيكي الى التسيير الرقمي، و لقد تجسد ذلك من خلال الاصلاحات التي مست العديد من القطاعات على غرار قطاع التعليم العالي و العدالة و مصالح الحالة المدنية، ليأتي الدور مؤخرا على الاستثمار و كان بموجب القانون الجديد للاستثمار 22-18، و هذا دليل على قناعة المشرع بأن الحل الوحيد للقضاء على البيروقراطية و كذلك كل أشكال الفساد الاداري هو اعتماد نظام رقمي يضفي شفافية و فعالية في معالجة ملفات الاستثمار مما يساعد على توفير مناخ استثماري

[1] عبد الله بن عوض الشهري، المرجع السابق، ص01

[2] نفس المرجع، ص19

[3] نفس المرجع، ص31.

يستقطب المستثمرين المحليين والأجانب، و لكن الاشكال المطروح هو مدى استعداد الادارات الاخرى التي لها علاقة مباشرة بالاستثمار بهذا النظام، فنجاح المنصة الرقمية للمستثمر معلق على شرط الا هو اعتماد الرقمنة في باقي القطاعات كقطاع الضرائب والجمارك والبيئة والتشغيل والتجارة وذلك بحكم ان في كل شباك وحيد هناك ممثلي لهاته الادارات يقومون بتلبية احتياجات المستثمر كل في مجاله.

و في ما يلي بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في ترقية الاستثمار في ظل الادارة الالكترونية و الرقمنة:

- الزيادة في تدفق و سرعة الانترنت فليس من المعقول ان يتم الاعتماد على المنصة الرقمية للاستثمار في ظل التدفق الحالي و البطيء الذي تعاني منه الشبكة العنكبوتية
- تكوين و تأهيل و رسكلة الاعوان و الاطارات المسؤولين على معالجة ملفات الاستثمار في مجال الاعلام الآلي و معالجة المعلومات و كذا الجانب القانوني المتعلق بالاستثمار
- الاسراع في اصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بالمنصة الرقمية المتعلقة بالعقار الصناعي و ربطها بالمنصة الرقمية للاستثمار

خلاصة الفصل:

استعرضنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي لعملية الرقمنة في مجال الاستثمار في ظل القانون 18/22، نستنتج أن تحقيق منصة رقمية للمستثمر واقعيا يساهم إلى إضفاء النزاهة على الاجراءات الادارية للمشروع الاستثماري، ضف إلى ذلك محاربة البيروقراطية من خلال المبادئ الجديدة التي جاء بها القانون باستحداثه لهذه المنصة الرقمية.

كذلك تعد المنصة وسيلة لتقرير الحوافز والمزايا والضمانت المنصوص عليها والمعمول بها.

الفصل الثاني

واقع تحقيق الرقمنة في ظل قانون الإستثمار 18/22

تمهيد:

يسعى **قانون الاستثمار 22-18** ، الذي تم سنّه عام 2022، إلى جلب الاستثمار الأجنبي وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال.

تُعدّ **الرقمنة** أحد المكونات الأساسية لتحقيق أهداف هذا القانون، حيث تساهم في تحسين كفاءة الإدارة العامة وتقديم خدمات أفضل للمستثمرين.

ومن خلال ما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الاول: تجسيد و تطبيق منصة رقمية للمستثمر

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق الرقمنة على الاقتصاد الوطني

المبحث الاول: تجسيد و تطبيق منصة رقمية للمستثمر

نتطرق من خلال هذا المبحث الى تحقيق إنشاء منصة رقمية للمستثمر (مطلب أول) ثمّ نتناول آفاق رقمنة مجال الاستثمار في القانون الجديد 22-18 (مطلب ثاني).

المطلب الأول: تحقيق إنشاء منصة رقمية للمستثمر

من الأنظمة الجديدة المستحدثة في قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 هو نظام الرقمنة في إطار الاعمال بمنظومة الكترونية للتعامل مع المستثمرين من قبل كل الهيئات المتدخلة و المشرفة على الاستثمار في الجزائر.

و ينصب هذا النظام المتعلق بالرقمنة في اطار المفهوم الجديد للدولة في مجال أسلوب التعامل و التواصل مع الجمهور او المواطنين في الدولة، و ذلك من خلال انتهاج فكرة اعتماد التطور التكنولوجي و العلمي باعتماد تقنيات التعامل عن بعد و استعمال الاسلوب الالكتروني و الابتعاد عن الاسلوب التقليدي المتسم بالتعقيد و البيروقراطية و المدة الطويلة و هذا عن طريق التواصل عن الانترنت و غيرها كآلية محورية.

كما يتعلق الأمر على وجه التحديد بأسلوب أو مفهوم الإدارة الإلكترونية المعتمدة حاليًا في أغلب البلدان و من بينها الجزائر و التي يقصد بها عموما التقديم الالكتروني للخدمات، و هذا ما يجعل الحكومة تتواصل مع الغير عن طريق الخط او التواصل عن بُعد باستعمال الأنترنت كأسلوب جديد للحكومة و كأسلوب لعصرنة الخدمات التي تقدمها الادارة بشكل عام، أي حصول المواطنين بصفة عامة و المستثمرين خاصة على خدمات عمومية تقدمها الدولة من خلال شبكات الانترنت بغرض تقديم أفضل و أرقى الخدمات بأحسن الوسائل من حيث قلّة المجهود و زيادة الفعالية و اختصار الوقت و انخفاض التكاليف لما لذلك في دفع عجلة التنمية و تعزيز الاقتصاد الوطني بغرض التخلص من الفساد الاداري و المشاكل

الناجمة عن استخدام الورق في التعامل الاداري بالنظر عن البيروقراطية الناجمة عن هذا الأخير[1].

و في مجال الاستثمار يتعلق الأمر بتقريب الادارة الكلفة بالاشراف و الرقابة على الاستثمار في الجزائر على غرار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي حلّت محل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سابقاً من المستثمرين من خلال تكريس التعامل عن بُعد بغرض تقديم أفضل الخدمات للمستثمر بالقضاء على مساوئ التعامل التقليدي المعتمد سابقاً في القوانين السابقة الخاصة مع الحكم عليه بكثرة الفساد الاداري في دراسة المشاريع الاستثمارية و البيروقراطية الممنهجة في ذا الاطار[2].

اذاً تكريس نظام الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 هو مواصلة واضحة للنهج الذي اتبعته الدولة في اعتماد الادارة او الحكومة الالكترونية منذ سنوات طويلة في العديد من المجالات كقطاع العدالة و التعليم العالي ليمتد الى المجال الاقتصادي كأسلوب لتحقيق النزاهة و الشفافية الادارية في التعامل مع المستثمرين بأثر مرونة و فعالية و مردودية لغرض تحسين أداء المشاريع الاستثمارية في الجزائر الذي لطالما وصف من قبل المنظمات الدولية المختصة في مجال الاستثمار بأنه من أسوء الاداءات في السوق الجزائرية بالنظر الى المساوئ التي اكتنفت النظام الاداري التقليدي في الجزائر.

معنى ذلك ان نظام الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد 22-18 هو تكريس لنظام واضح لمبدأ الشفافية و النزاهة في مجال الاستثمار من حيث السرعة في تقديم أحسن الخدمات للمستثمر في أي وقت. و كذا اختصار و تسريع الاجراءات الادارية التي يُطالب المستثمر

[1] مريفت قاسم جبور، أثر الحكومة الالكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2020، ص12،13.

[2] ارزيل الكاهنة، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، 17 (02)، 2022، ص63،64.

باحترامها للحصول على الترخيص لإنجاز مشاريعه الاستثمارية و تحقيق الاهداف المرجوة و المنتظرة من تلك المشاريع.

الأمر الذي يقلل من مخاطر الفساد الاداري مع مراعاة الخصوصية و السرية للمعلومات الخاصة بالمستثمر مادام أن تسجيل تلك المعلومات تتم عن طريق الخط و المنصات الرقمية الخاصة في مجال الاستثمار.

و قد تمّ النص على مجال الرقمنة من خلال قانون الاستثمار الجديد 22-18 كنظام جديد لآداء الادارة في كجال الاستثمار و ذلك من خلال النقاط التالية[1]:

- النص في المادة الثانية من قانون الاستثمار الجديد 22-18 على أنه الهدف من إصداره هو تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة.
- النص في المادة (18) الفقرة على أنه من صلاحيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تسيير المنصة الرقمية للمستثمر، حيث تنص هذه المادة على أنه: "...تكلف الوكالة بالتنسيق مع الادارة و الهيئات المعنية بما يأتي ... –ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر"[2].
- الزام و اجبار بعض الادارات ذات الصلة بالاستثمار بانتهاج الرقمنة على غرار المكلفة بالعقار المكلفة بوضع كافة المعلومات الخاصة بالعقار تحت تصرف المستثمر عبر المنصة الرقمية للمستثمر تطبيقاً لنص المادة (06) فقرة (03) و التي تنص على أنه: "توضع المعلومات التي تتعلق بتوفير العقار تحت تصرف المستثمر من طرف الهيئات المكلفة بالاستثمار، لا سيما من خلال المنصة الرقمية للمستثمر المذكورة في المادة 23 أدناه"[3].

[1] ارزيل الكاهنة، المرجع السابق، ص64،63.

[2] القانون 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443هـ الموافق لـ 24 جويلية 2022.

[3] القانون 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443هـ الموافق لـ 24 جويلية 2022.

و مسايرة للتحول الرقمي و رغبة المشرع في دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع الحالات من أجل تحسين مستوى الخدمات و عصرنتها فقد تمّ استحداث منصة رقمية توضع تحت تصرّف المستثمر.

هذه المنصة تعمل على توفير كل من المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار في الجزائر، الأجهزة المكلفة بالاستثمار، العرض العقاري المتوفر و كذا التحفيزات و المزايا المتعلقة بالاستثمار، حيث يمكن للمستثمر الولوج الى هذه المنصة و إيداع ملفه الاداري بعد الحصول على كل المعلومات ممّا يزيل الطابع المادي عن جميع الاجراءات و يضفي الشفافية في دراسة و معالجة الملفات.

إضافة الى مرافقة الاستثمارات و متابعتها و تسهيل الحصول على التراخيص و السجلات المتعلقة بهذا الاستثمار و هذا ما يضع حدّاً للعراقيل التي كان يعاني منها المستثمر في ظل القوانين السابقة و خاصة عدم حصوله على المعلومات الكافية عن فرص الاستثمار قبل اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر.

كما يعد العقار من أبرز الضمانات التي يبحث عنها المستثمر حيث تستفيد المشاريع الاستثمارية القابلة للاستفادة من الأنظمة التحفيزية من أراضي تابعة للأملاك الخاصة للدولة و ذلك من طرف الهيئات المكلفة بالعقار وفقا للشروط و الكيفيات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

و يكون للمنصة الرقمية دور كبير في تسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالعقار المتوفر للاستثمار امكانية الحصول على التراخيص و الوثائق المتعلقة به[1]. غير أن المشكل يبقى محتملاً في ضعف استخدام التكنولوجيا و تقنياتها، و هذا منذ تسجيل الاستثمارات و

[1] أمقران راضية، ضمانات الاستثمار في اطار القانون 18/22، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، 07 (02)، 2022، ص3410–3431.

خلال فترة استغلالها و هذه الطريقة تضمن ازالة الطابع المادي لجميع الاجراءات عبر الانترنت و التعامل عن بُعد، و تكون مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات و الادارات ذات العلاقات في مجال الاستثمار[1].

كما يُسند تسييرها للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، لذلك فإن المنصة الرقمية للمستثمر هي الاداة الالكترونية لتوجيه و مرافقة الاستثمارية و متابعتها، فهي تشكل الوسيلة الضمانة لشفافية و نزاهة الاجراءات و متابعتها و مرافقة المستثمر بهدف تحسين التواصل.

المطلب الثاني: معوقات و تحديات المنصة الرقمية للمستثمر

صحيح أن للمنصة الرقمية للمستثمر دور كبير في تشجيع المصانع من خلال زيادة قدراتها و تحسين مستوى المنتجات المحلية لزيادة الصادرات و المنافسة في الأسواق العالمية كذلك تحسين المؤشرات التنافسية في الأسواق العالمية، خاصة و أن المنصة الرقمية تمكن المستثمرين من تأسيس شركاتهم الكترونيا من خلال توفير كل الخدمات و الاجراءات ذات العلاقة و تضمن السرعة و النجاعة و المرونة في الانجاز.

و حتى اذا افترضنا امكانية مطلقة لتطبيق الرقمنة لترشيد و تحسين الخدمة العمومية و تشجيع الاستثمار في الجزائر، فإنه مع ذلك هناك معوقات لتطبيق هذه الرقمنة تتمثل فيما يلي[2]: (بوبكر، 2021، ص378)

- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للادارة الالكترونية و الرقمنة.
- قلّة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية، و الاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات

[1] عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمارات في الدول العربية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص324،325.

[2] بوبكر، 2021، ص378

- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الرقمنة في المجال الاقتصادي
- مشكل الصيانة التقنية لبرامج الرقمنة
- ضعف التخطيط و التنسيق على مستوى الادارة العليا لبرامج الرقمنة و بين مختلف الادارات المرتبطة بقطاع الاستثمار
- مقاومة التغير في المنظمات من طرف العاملين التي تبرز تطبيق التقنيات الحديثة خوفاً على مناصبهم، و مستقبلهم الوظيفي.
- طغيان البيروقراطية في الجانب الاداري و انخفاض مستوى الثقة بالحكومة و معاملاتها من قبل المستثمرين خاصة الأجانب.
- الأمية الالكترونية لدى العديد من الموظفين و حتى المستثمرين و صعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة
- غياب الدورات التكوينية و رسكلة موظفي الادارة في ظل التحول للادارة الالكترونية.
- قلة عدد الموظفين الملمين بالمهارات الاساسية لاستخدام الحاسب الآلي و شبكة الانترنت

من جانب آخر، يعد الأمن المعلوماتي من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الادارة الالكترونية و الرقمنة في مجال الاستثمار، التي تستدعي حماية سرية المعلومات و سلامتها و كذلك ضمان بقائها سواء ما تعلق بالبيانات الخاصة بالجهاز الاداري او ما تعلق بخصوصية المستثمرين و سريتهم أي حماية من كل اختراق و حذف و تدمير، و التهديدات المالية و المواقع المعادية و لقرصنة... و عليه فإن عنصر الأمن و الثقة في مجال المعلوماتية و الاتصالات في الادارة الالكترونية من المسائل الجوهرية في نجاحها، حيث يجب على الحكومات أن تهتم بهذه المسائل.

إذن تعتبر المعوقات ذات الطبيعة الأمنية من أهم و أبرز العناصر و العوامل التي تعيق تطبيق الرقمنة، ذلك أن مسألة أمن المتعاملين مع الادارة و كذا أمن الملفات و المعاملات

الادارية ذات أهمية بالغة كونها تتصل بالثقة العامة إن ايجابيا أو سلباً. ولعل الهاجس الاكبر لدى المتعاملين و الادارة نفسها يكمن في حماية المعاملات الادارية من ظاهرة الاختراق، و بالأخص عندما يمسّ البيانات الشخصية للمتعاملين حيث و في هذا الصدد يوجد من الباحثين من يذهب بعيداً الى القول أن: "التعامل الالكتروني يمكن الناس من معرفة خصوصيات الآخرين"[1].

و المؤكد ان الثورة التقنية و سيطرة مواقع التواصل الاجتماعي و انتشار المنصات و التطبيقات الرقمية خلال الآونة الأخيرة و من بينها المنصة الرقمية للمستثمر، له ايجابيات لكن هناك تحديات أهمها[2]:

- عدم ارتباط المنصة الرقمية للمستثمر بباقي المنصات الأخرى التي لها علاقة بالاستثمار كالجمارك، السجل التجاري، البنوك...
- عدم رقمنة القطاع العقاري و عدم وجود إحصاء حقيقي للعقارات القابلة للاستثمار و صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالعقار.
- عدم وجود خريطة رقمية لمختلف الأقاليم و ما تملكه من موارد و مؤهلات معرضة لمختلف أخطار الانظمة المعلوماتية و الفيروسات.
- تحتاج الى تحديث العتاد و الوسائل بشكل مستمر نظرا للتطور السريع و الدائم لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، كما أنها تحتاج لكفاءات بشرية مؤهلة مما يرفع من التكاليف.
- ضعف شبكة الانترنت و التباين في سرعة التدفق من منطقة الى أخرى.

[1] ميرفت قاسم عبود جبوري، المرجع السابق، ص19.

[2] مداني، الرقمنة و الاستثمار، 2021، ص35

- تحدي ضعف و عدم مسايرة الجهاز المصرفي للثورة التكنولوجية و مضامين قانون النقد و القرض و الترابط مع جميع المستثمرين و تسهيل الاجراءات و السماح بالتبادل المباشر و الفوري بين أعوان الادارات و الهيئات المعنية.

كما تسمح هاته المنصات بتكييف الاجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الاستثمار و نوع الطلب[1] (لعشاش، 2023، ص310) و هذا طبقا للمادة 23 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار حيث تنص على أنه:" تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها الى الوكالة، تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة، لا سيما فرص الاستثمار في الجزائر و العرض العقاري و التحفيزات و المزايا المرتبطة بالاستثمار و كذا الاجراءات ذات الصلة".

و تسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات و الادارات المكلفة بالعملية الاستثمارية، بإزالة الطابع المادي عن جميع الاجراءات و القيام بواسطة الانترنت بجميع الاجراءات المتصلة بالاستثمار، و تشكل المنصة الرقمية أيضاً أداة توجيه و مرافقة للاستثمارات و متابعتها انطلاقاً من تسجيلها و أثناء فترة استغلالها"[2].

المطلب الثالث: افاق رقمنة مجال الاستثمار في ظل قانون الاستثمار 18/22

يمكن للحكومات و الهيئات الادارة و لا سيما وكالات تشجيع الاستثمار الاستفادة من التقنيات الرقمية، استجابة للحاجة الى تخفيف الاعباء الادارية على الشركات و تقليل العقبات البيروقراطية لزيادة تسليم المنتجات المطلوبة على المدى القصير و لدعم و تسهيل عمليات الاستثمار على المدى الطويل.

[1] لعشاش ممد، الأجهزة القانونية للاستثمار في ظل القانون الجديد 22-18، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، 08(01)، 2023، ص301-315

[2] القانون 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة 1443هـ الموافق لـ 24 جويلية 2022.

فالتأثير الاقتصادي الذي أحدثته جائحة كورونا مثلاً جعل تطوير المناخ داعم للأعمال في الجزائر من الحاجات الضرورية و المطلوبة التي يجب التعجيل بها و يجب التركيز على الاستمرار في عملية الرقمنة (الحكومة الالكترونية)، و تبسيط الاجراءات اللازمة لعمل الشركات سواء من حيث التسجيل او الحصول على تراخيص البناء او نقل الملكية و من اللازم كذلك اعادة النظر في دور الموثق، مما يعني إلغاء الاجراءات التي يمكن اليوم تنفيذها الكترونيا عن بُعد، و كلما سارعت الحكومة الى اتخاذ هذه الاجراءات كان ذلك أحسن و أفضل لأن بعض هذه الاصلاحات قد يستغرق بضع سنوات لتجسيد نتائج ملموسة لا سيما الاصلاحات التي تستند الى التغييرات في التشريعات.

و بهذا يجب على صناع السياسات جعل تطبيق التكنولوجيا الرقمية أحد عناصر النظام البيئي للابتكار، فالأطر التنظيمية المحددة بدقة، و الاستثمار في البنية التحتية، و المهارات الرقمية و الشمول المالي يجب ان تكون من الاولويات الضرورية حيث توضح معظم الأبحاث في التكنولوجيا الرقمية ضرورية لمواجهة التحديات الاجتماعية و الاقتصادية، و تصفها غالباً بأنها العنصر الوحيد الذي تحتاج اليه الدول لكي تتخطى العقبات و تصل الى التنمية الاقتصادية المستدامة و الاحتوائية، و من المنظور الاقتصادي فإن تحسن تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات يضفي صبغة ديمقراطية على المعلومات ذات الأهمية للإنتاج و وكلاء السوق، مما يساعد على زيادة كفاء سلاسل القيمة و توفير منتجات و تقديم خدمات مهمة و في المتناول[1].

[1] كوسام أمينة، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في اطار قانون الاستثمار الجديد 18/22، مجلة طبنة لدراسات العلمية الاكاديمية، 05(02)، 2022، ص 97،98.

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق الرقمنة على الاقتصاد الوطني

لقد عرفت مشاريع تطبيقات الرقمنة اهتماما بالغا من قبل الحكومات على مستوى العالم، خاصة بعد منتصف التسعينات و التي عرفت دفعة قوية و انتشارا واسعا بداية القرن الحالي، ضمن استراتيجيات متكاملة واضحة المعالم، و تعد تطبيقات الحكومة الالكترونية فرصة للدول النامية، التي ترف مصالحها الادارية عجزا واضحا في تلبية احتياجات و أداء الخدمات للمواطنين، نتيجة سوء التنظيم الاداري و تدني أخلاقيات العمل لغياب الضمير المهني و تفشي الفساد الاداري، الى جانب نقص الامكانيات، و بالتالي تنفيذ مشاريع الحكومات الالكترونيات فرصة لتلك الدول لإجراء عمليات الاصلاح و اعادة هندسة تنظيم المصالح الادارية و اجراءات العمل لتحسين الاداء و تقليص الفجوة الرقمية و ينعكس ذلك على التنمية من كل جوانبها.

المطلب الأول: واقع تطبيقات الرقمنة في القطاع الاقتصادي

يتضمن الاقتصاد الرقمي في الكثير من مجالات الحياة، و لعل أهمها التجارة الالكترونية التي تعتمد على استخدام الانترنت في كافة عملياتها، و كذا التسويق الالكتروني الذي يستخدم الانترنت في تحقيق الاهداف التسويقية و التي من خلال شبكات الاتصال المباشرة و الوسائل التفاعلية الرقمية و اتصالات الحاسوب، كما يمكن استخدام الاقتصاد الرقمي في مجال الاستثمار الالكتروني، و ذلك عن طريق الاستفادة من المعلومات التي يتم تبادلها على الشبكة و امكانياتها العديدة، و التي تساهم بشكل كبير في اتخاذ القرارات اللازمة في الاستثمار[1].

[1] ليبندة حاج صدوق، نحو التحول الرقمي الذكي: الاقتصاد الرقمي ما بعد الجائحة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، 58(05)، ديسمبر 2021، ص437.

- **الحوكمة الالكترونية**

تعتبر الادارة الالكترونية نتاجا لما أفرزت ثورة المعلومات و الاتصال، و التي تعتبر بدورها الامتداد الذي شهدته أوائل القرن الثامن عشر ابتداءا من الثورة الصناعية الاولى مرورا بثورة الكهرباء و الالكترونيات، انتهاءا بالثورة الصناعية الثانية او ما يطلق عليها بالثورة المعلوماتية[1].

ان الحكومة الالكترونية أسلوب حديث الصياغة نسق الاجراءات الادارية و التنظيمية و الخدمية و حركة البيانات و المعلومات بالمؤسسات العامة للدولة، و تستلزم تغييرات في القوانين القائمة و استحداث قوانين جديدة و سياسات جديدة، فإن الحكومة الالكترونية هي تطبيق تقنية المعلومات و الاتصالات لتحقيق الكفاءة و الشفافية و صحة المعلومات و تبادلات المعلومات داخل الحكومة، و بين الحكومة و مؤسسات الفرعية التابعة لها، و بين المواطنين و المؤسسات العامة و المنظمات غير الحكومية، و تعزيز قدرة المواطنين في الوصول للمعلومات و استخدامها[2].

و حيث أنه لا توجد حكومة الكترونية بدون مجتمع معلوماتي يستخدم هذه التقنية و يسخرها لخدمته و يستفيد منها، فإن الحكومات التي تريد ان تدخل عصر الثورة الرقمية، لابد ان تنتبه الى أهمية قدرة مواطنيها على التعامل مع معطيات تقنية، وذلك من خلال قنوات كثيرة تُسهم فيها جميع مؤسسات الدولة، و ان تقوم الوزارات و الجهات الحكومية بتدريب موظفيها على استخدام تقنيات المعلومات المختلفة، و إتاحة الوصول الى الشبكة العالمية لكل المواطنين، و إقامة نقاط خدمة لتقريب خدمات الحكومة الالكترونية في الاماكن العامة و

[1] سمية بومروان، الحكومة الالكترونية و دورها في تحسين اداء الادارات الحكومية، (دراسة مقارنة)، المملكة العربية السعودية، مكتبة القانون و الاقتصاد، 2014، ص10.

[2] يوسف زيدان و محمد ديباش، الاقتصاد الرقمي في الجزائر بين السبل و التحديات، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة و الاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص التحديات و الافاق"، جامعة لخضر حمة، الوادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2022، ص10.

المراكز المهمة في المدن و القرى على حدّ سواء، كل هذا من شأنه أن يرقى بالمستوى النوعي للحياة في مجالاتها و ميادينها العلمية و العملية كافة من تعلم و صحة و خدمات عامة، و يُسهم في تحسين المستوى الاقتصادي و المعيشي للمواطن[1].

لقد أدرجت الجزائر مشروع "الجزائر الالكترونية 2013" ضمن استراتيجية الحكومة الجزائرية للتحول الرقمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، بتكوير النظام الالكتروني في كل قطاعات الدولة من اتصالات، البنوك، الادارة العمومية، الأنشطة التجارية باستعمال التكنولوجيات الحديثة.

ان توجه الجزائر نحو انتهاج تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في ممارسة الاعمال الحكومية ما هو إلا وسيلة لتمكين الحكومة من تأدية خدماتها و تنفيذ سياساتها بكفاءة عالية، حيث يمثل انتشار الانترنت كتقنية محورية في استراتيجية التحول الالكتروني مرحلة هامة في إرهاصات الانتقال نحو تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التحول نحو الحوكمة الالكترونية في مختلف القطاعات الحكومية في الجزائر.

- التجارة الالكترونية

ان قيام المؤسسات أو منشأة الاعمال بالتحول الى استخدام نظم و أساليب التجارة الالكترونية تعتبر تحديا اداريا كبيرا، فلا يمكن تحقيق هذا التحول الا ببناء خطة على أسس و فكر يشمل ثقافة المؤسسة و إمكانياتها و قدراتها و يرتبط بالتحديات و المصاعب المرتبطة بالاستعمال المكثف لتقنيات المعلومات و الاتصالات.

و قد بادرت بعض المؤسسات بتطوير شبكات الكترونية للدفع و السداد، و لكن عدم القدرة على التحكم فيها و تسييرها، جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها، بسبب اعتمادها هذه المؤسسات على حلول و أنظمة مستوردة، غير متوافقة و خصائص السوق الجزائرية لكن

[1] سمية بومروان، المرجع السابق، ص10.

وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل الدفع و التسديد ببطاقات المعاملات المالية، شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقدمها مثل: بطاقات الدفع المقدم لخدمات الهاتف و بطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد و المواصلات، و البطاقات البنكية للسحب و لكن هذه البطاقات المالية غير كافية للتعامل على المستوى الدولي لكنها فاتحة للانطلاق في التجارة الالكترونية في بلادنا.[1]

اما من حيث علاقة المؤسسات الاقتصادية بشبكة الانترنت، فيوجد عدد محتشم منها على الشبكة، حيث بلغ عددها حوالي 6000 مؤسسة سنة 2000 ليصل الى حوالي 10000 مؤسسة سنة 2001 ليبلغ مع بداية سنة 2004 حوالي 18000 مؤسسة و الى غاية 2011 وصل عدد المؤسسات الجزائرية على شبكة الانترنت حوالي 30000 و هو ما يعادل 2.5% من عدد المؤسسات المسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري و يوجد أغلبها في دليل المؤسسات الجزائرية على الانترنت، حيث يتولى هذا الدليل التعريف بها و المساعدة في الوصول اليها.[2]

و في الأخير تجدر الاشارة ان تطور التجارة الالكترونية بالجزائر يرتكز على ما تقدمت به الدولة للمؤسسات، سواء تلك التابعة للقطاع العام او تلك التابعة للقطاع الخاص، و بما تقدمه ايضا من بنى تحتية تخص الاتصالات و التشريعات و اللوائح المنظمة للتجارة الالكترونية على أحسن وجه، و بعد القاء نظرة على مختلف النصوص القانونية الجزائرية، نجد أنها تبنت العديد من التوجهات التي تساهم في ممارسة التجارة الالكترونية الضمنية منها و الصريحة.

[1] يوسف زيدان و محمد ديباش، المرجع السابق، ص09.

[2] يوسف زيدان و محمد ديباش، المرجع السابق، ص09

- الدفع و السحب الالكتروني

إن ظهور وسائل الدفع الالكترونية هو نتيجة التجديدات المالية بفعل الصيرفة الالكترونية او بنوك الانترنت و مهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية فإن عالم الوساطة المالية عرف تحولاً نوعيا غير من أبعاد و أهداف و استراتيجيات البنوك في السنوات الاخيرة، و كان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الاعلام و الاتصال و عولمة الاسواق المالية و البنكية.

الدفع و السحب الالكتروني من أهم العمليات التي مكنت من ادراج الرقمنة كاستخدام ماكينات الصراف الآلي ATM الأكثر انتشارا لتلبية احتياجات العملاء المالية بعد أوقات العمل و في العطل بواسطة وضعها على الجدران الخارجية للبنوك و الأماكن العمومية، يتم الدخول اليها بواسطة البطاقات الالكترونية التي تمكن لمالكها او لحاملها القيام بعملياته المالية، و ذلك نقاط بيع POS التي تعتبر اساسا للقيام بالعمليات المالية باستخدام بطاقات الائتمان و الخصم و البطاقات الذكية و غيرها في أماكن البيع بالتجزئة او الجملة ضمن نشاط النظام المصرفي.

يعتبر تحديث و عصرنة انظمة المعلومات و الدفع و المعاملات المالية و البنكية كأولوية قصوى في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة، و من جهة أخرى لاستكمال مسار الاصلاحات البنكية و إرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة على المستوى العالمي.

و ما يميز النظام البنكي الجزائري في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث و عصرنة نظم المدفوعات و المعلومات، و يعد هذا الجانب أهم الجوانب السلبية التي تميز هذا النظام و هو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي لتقييم النظام البنكي الجزائري تقييما سلبيا باعتباره أحد معوقات الرئيسية في جلب الاستثمار

الاجنبي، و هذا بالرغم من الاصلاحات المسجلة في الجانب التشريعي و تعزيز آليات الاشراف و الرقابة و التي تجلت من خلال قانون النقد و القرض أو من خلال تعديلاته.

المطلب الثاني: تحديات الرقمنة و آثارها على التنمية في الجزائر

في سياق التزام الجزائر بتحقيق أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة، يجب ان تكون الجزائر دولة منافسة آمنة تجذب المستثمرين من جميع أنحاء العالم، من خلال اعتماد سياسة السوق المفتوحة، و إنشاء مشاريع البنية التحتية الضخمة، و تحرير العملة و تخفيف العقبات و اللوائح الخاصة بها.

- **تحديات و صعوبات الرقمنة في الجزائر**

بذلت الدولة جهدا كبيرا من أجل جعل الرقمنة خيار استراتيجي للتنوع الاقتصادي، و كان لهذا آثارا على التنمية الاقتصادية في مدى قصير، رغم أن الخيار المنتهج من طرف الدولة هو ذو بُعد استشراقي بعيد المدى، غير ان تعميم التحول الرقمي على جميع المجالات عموما و على الاقتصاد الوطني خصوصا لقي بعض الصعوبات في تطبيقه و هذا لعدة أسباب سنشير اليها.

أولا: آفاق الرقمنة

ان الارتكاز على الرقمنة و المعرفة لبناء الاقتصاد هو خيار استراتيجي من أجل ضمان مرافقة مسار التنوع الاقتصادي و كذا الاستثمار في جميع الامكانات المتاحة و الفرص التي تضمن الخروج من التبعية للنفط، و ذلك بالاعتماد على المؤسسات المصغرة و اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة باعتبارها من محركات النمو الجديدة، إن موضوع الرقمنة حظي بأولوية قصوى في برنامج رئيس الجمهورية و في مخطط عمل الحكومة، و هذا لما

توفره الرقمنة من مزايا خاصة في ربح الوقت و الجهد و التحكم في تبادل المعطيات و البيانات و تسهيل التعاملات و تحسين الخدمات.[1]

1. ظهور مؤشرات تطور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و مجتمع المعلومات:

يعد تطوير قطاع الاتصالات و القطاع الرقمي من الاولويات التي حددتها الجزائر لنفسها منذ سنة 2000، أدى الانفتاح على المنافسة في سوق الاتصالات بعد نشر القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات، الى تغيير جذري في نهج السلطات في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية، و مكن من تحقيق نتائج ملحوظة لا سيما في سوق تكنولوجيا الهاتف المحمول الذي ادخل تكنولوجيات الجيل الثاني سنة 2000، و الجيل الثالث سنة 2013 و الجيل الرابع سنة 2016.

بهدف ادخال مزيد من التحسينات على هذا السوق، ادخل القانون رقم 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية أحكاما لصالح تهيئة مناخ يفضي الى زيادة الاعمال و تحسين شروط الوصول الى سوق الاتصالات الالكترونية و تحسين جودة الخدمة لصالح جميع المواطنين دون استثناء.

2. الاعتماد على اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة:

ان الاتجاهات الحديثة للتنمية الاقتصادية هو الاتجاه نحو اقتصاد المعرفة من خلال التوجه نحو الرقمنة و الاستخدام الواسع للتكنولوجيات الحديثة في جميع القطاعات، مما لها أثر كبير على التنمية الاقتصادية و يعتبر اقتصاد المعرفة اقتصاد حديث سريع النمو يعتمد في توليد المعرفة تقاسمها و ادارتها و الاستثمار في الموارد البشرية و الاستخدام المكثف

[1] وكالة الانباء الجزائرية(13 مارس 2021)، تاريخ الاسترداد 08 افريل 2023، من الارتكاز على الرقمنة لبناء الاقتصاد "خيار استراتيجي"، https://www.aps.dz/ar/economie/103482-2021-03-13-10-36

لتكنولوجيات المعلومات، و في ظل الاستراتيجية الجديدة عملت الحكومة الجزائرية على تشجيع التوجه نحو اقتصاد المعرفة و انشاء المؤسسات الناشئة، كبديل مهم من بدائل التنوع الاقتصادي الذي تعول عليه في السنوات المقبلة، أعلنت الحكومة عدة اجراءات لدعم و تشجيع انشاء الشركات الناشئة، كإنشاء المجلس الاعلى للابتكار و استحداث الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و اللجنة الوطنية لمنح علامة مشروع مبتكر بالإضافة الى صندوق تمويل المؤسسات الناشئة.

3. الذكاء الاصطناعي :

يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه العلم الذي يجعل الآلات تحاكي سلوك البشر و تفكيرهم في كل شيء كالاستنتاج و التعلم و التطور بحيث تعمل الآلات و البرامج الحاسوبية بالمستوى البشري نفسه في تعاملها مع أي أوامر تصدرها لإنجاز أي عملية دون تدخل بشري، لذا تسارعت الدول المتقدمة و النامية في تضمين استراتيجية و تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن خططها الاقتصادية لما لها من قيمة مضافة على النمو الاقتصادي و التقدم التكنولوجي و تخفيض التكاليف و زيادة الانتاجية و خفض المخاطر و رفع المؤشرات القياسية التنافسية للدول العالمية، حين أن هناك سباقا سريعا بين البشر و الآلات و تمكن الذكاء الاصطناعي في القرن الحدي و العشرون من اختراع كوكبة من التكنولوجيات التي خدمت البشرية مثل الأنظمة الذكية في المدن و الروبوتات و السيارات و الطائرات الذاتية القيادة و معالجة المشكلات التي استعصت على العلماء عقودا طويلة.

و تلفت الى أن 45% من اجمالي المكاسب الاقتصادية بحلول عام 2030 سيأتي من تحسينات المنتجات مما يحفز طلب المستهلكين و ذلك لأن الذكاء الاصطناعي سيقود تنوعا

أكبر في المنتجات مع زيادة التخصيص و الجاذبية و القدرة على تحمل التكاليف بمرور الوقت.[1]

ثانيا: الصعوبات التي تواجه الرقمنة في الجزائر

بالرغم من الاولوية المعطاة للرقمنة كخيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني، إلا أن هناك عدة صعوبات تواجهها نظرا لعدة عوامل تتعلق بجوانب مختلفة، سنشير اليها فيما يلي:

1. المحيط العام للنشاط الاقتصادي و التقني في البلد:

تعاني اغلب الشركات و التقنيون في هذا القطاع في الجزائر من صعوبات بالغة في تنفيذ مشاريعهم و ادارة شركاتهم، بداية من البيروقراطية و تعقد المعاملات الادارية من البنوك الى مختلف الترخيصات، الى التعامل مع الشركات التكنولوجية الاجنبية التي لا مفر من التعامل معها لريادتها في هذا المجال، مرورا بغياب تسهيلات ضريبية و ادارية لتسريع أعمالها في هذا المجال، الشركات التكنولوجية التي تعد عصبا حساسا للبد تعامل تعاملا اقل من عادي بل و تجد صعوبات لا تجدها حتى الشركات الانشطة في المجالات الاخرى، و يضطر كثيرون في الاخير الى حل شركاتهم او الهجرة لتحقيق مشاريعهم خارج البلد.

2. ضعف البنية التحتية الرقمية في الجزائر:

و هذا مشكل اساسي و مركزي، واحد أهم تجلياته هو شبكة الانترنت و ضعفها فلا يمكننا الحديث اليوم عن الرقمنة و الخدمات الرقمية بشبكة انترنت ضعيفة و غير مستقرة، و رغم الجهود المبذولة لازالت هاته المشكلة عائقا اساسيا للاقلاع في هذا المجال، يضاف الى ذلك غياب توفر البلد على مراكز للبيانات Data Centers تقدم خدماتها للشركات و لمهني

[1] جريدة العربي الجديد، (10 افريل 2023)، تاريخ الاسترداد 05 ماي 2023، من هذا مستقبل الاقتصاد مع الذكاء الاصطناعي، https://www.alaraby.co.uk/conomy/

القطاع تغنيهم عن اللجوء للخارج في هذا المجال، و ما يحمله ذلك من مشاكل تطال حتى أمن المعلومات و سريتها، و سيبقى هذا عائقا كبيرا في زمن نتكلم فيه عن التخزين و التطبيقات السحابية Cloud و لا إقلاع للقطاع دون حلّ هذا المشكل سريعا لحيويته و حساسيته.

3. التأخر الكبير في الدفع و التجارة الالكترونيين:

لا يمكن تخبل اقلاع القطاع الرقمي في الجزائر دون تطوير وضع المعاملات المالية الالكترونية في لبلد هنا يجب ان نعترف جهودا كثيرة بذلت لكن وجب بذل جهد أكبر للتحسيس و الاعلام، فرغم توفر خدمة الدفع الالكتروني، الا ان استعمالها يبقى ضعيفا جدا لعوامل عديدة مما يؤثر مباشرة على قطاع التجارة الالكترونية الذي يجب اعادة النظر في اطاره القانوني، كما يجب سريعا بعث مشروع الدفع عن طريق الهاتف الذي سيسمح سريعا بتدارك التأخر الحاصل في هذا المجال.

ازالة العوائق في طريق الشباب العاملين في هذا المجال خصوصا المشتغلين كمطورين مستقلين freelancers سواء فيما يخص الجانب القانوني و تسهيل تحصيله لمستحقاتهم داخل و خارج الوطن، و تسهيل انتقالهم للنشاط الرسمي عبر شركات بسيطة دون الحاجة مقر وكل التعقيدات الادارية المرتبطة بذلك، و تمكينهم ايضا من العمل مع الحكومة و مشاريعها هناك امكانيات هائلة في هذا المجال تعود بالنفع الكبير على البلاد و اقتصادها.

- **مساهمة الرقمنة في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة**

اضحت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات العامل الاساسي لمجاراة التطورات الحاصلة في الاقتصاديات العالمية و تعد المحرك الأساسي للاقتصاد، و هذا عن طريق العلاقة الترابطية بين هذا القطاع و كل القطاعات الانتاجية الاخرى من جهة، و قطاعات الاقتصاد الرقمي من جهة أخرى، و من خلال التأثير المباشر و غير المباشر لهذه التكنولوجيا في كل

القطاعات الانتاجية و قطاعات الاقتصاد الرقمي خاصة بما فيها القطاع نفسه، من خلال استخدام هذه التكنولوجيا في مختلف الانشطة الاقتصادية.

من بين اهم اسباب الاهتمام المتنامي بالاقتصاد الرقمي هو قدرته على احداث تنمية شاملة و مستدامة، فالتطورات التقنية اتاحت للجميع امكانية الاتصال بأشخاص لم يكن بالإمكان الاتصال بهم في السابق، و أصبح بإمكان الكثير من الاشخاص و المؤسسات التنافس و الاتصال و التعاون و اقامة الشراكات بسهولة مقابل تكلفة اقل و مساواة اكبر من أي وقت مضى، حيث تكون الفرص التي توفرها تطورات التقنيات الحديثة متاحة للجميع و يمكن ان تشمل آثارها الايجابية جميع الافراد و المؤسسات و القطاعات و مختلف الانشطة الاقتصادية و عليه فإن تطوير الاقتصاد الرقمي يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.[1]

[1] لخضر بن يعيد، اتجاهات التحول الرقمي في الجزائر و مساهماته في استدامة التنمية، مجلة نفاق علوم الادارة و الاقتصاد، 06(01)، جوان 2022، ص327.

خلاصة الفصل:

تطرقنا ضمن هذا الفصل ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن هناك ارادة ملموسة عملت ولازالت تعمل على عصرنة الإدارة من خلال التحول والانتقال من التسيير التقليدي الكلاسيكي الى التسيير الرقمي، ولقد تجسد ذلك من خلال الاصلاحات التي مست العديد من القطاعات على غرار قطاع التعليم العالي والعدالة ليأتي الدور مؤخرا على الاستثمار وكان ذلك بموجب القانون الجديد للاستثمار 18/22 وهذا دليل على قناعة المشرع بأن الحل الوحيد للقضاء على البيروقراطية وكذلك على أشكال الفساد الاداري هو اعتماد على نظام رقمي يضفي شفافية في معالجة ملفات الاستثمار.

خاتمة

من خلال ما سبق يتضح لنا أن هناك إرادة سياسية ملموسة عملت و لازالت تعمل على عصرنة الإدارة من خلال التحول و الانتقال من التسيير التقليدي الكلاسيكي إلى التسيير الرقمي، ولقد تجسد ذلك من خلال الإصلاحات التي مست العديد من القطاعات على غرار قطاع التعليم العالي و العدالة و مصالح الحالة المدنية، ليأتي الدور مؤخرا على الاستثمار وكان ذلك بموجب القانون الجديد للاستثمار 22/18، وهذا دليل على قناعة المشرع بأن الحل الوحيد للقضاء على البيروقراطية وكذلك كل أشكال الفساد الإداري هو اعتماد نظام رقمي يضفي شفافية و فعالية في معالجة ملفات الاستثمار مما يساعد على توفير مناخ استثماري يستقطب المستثمرين المحليين و الأجانب، ولكن الإشكال المطروح هو مدى استعداد الإدارات الأخرى التي لها علاقة مباشرة بالاستثمار بهذا النظام، فنجاح المنصة الرقمية للمستثمر معلق على شرط ألا و هو اعتماد الرقمنة في باقي القطاعات كقطاع الضرائب و الجمارك و البيئة و التشغيل و التجارة و ذلك بحكم أن في كل شباك وحيد هناك ممثلي لهاته الإدارات يقومون بتلبية احتياجات المستثمر كل في مجاله.

وعلى مر صفحاتنا إرتئينا أن نقدم نتائج وإقتراحات وفقا لما هو آت:

- **النتائج:**

- ✓ أقر قانون الاستثمار رقم 22/18 أليات قانونية لتحفيز والنهوض بقطاع الاستثمار في الجزائر حيث تمثلت هذه الاليات بالأساس في ضمانات قانونية وأخرى مالية بالإضافة الى ضمانات إدارية وقضائية كذلك.
- ✓ بالإضافة الى الضمانات القانونية التي أوردها المشرع الجزائري في قانون الاستثمار فقد جاء كذلك بنظم تحفيزية في هذا القطاع وهي الأنظمة المتعلقة بالقطاعات ونظام المناطق ونظام الاستثمارات المهيكلة.
- ✓ كرس قانون الاستثمار الجديد مرافقة المستثمرين وتسهيل استكمال الإجراءات المتعلقة بالاستثمار عبر الشبابيك المختصة باعتبارها أداة للتواصل مع المستثمرين.

- ✓ يتولى الشباك الوحيد التكفل بالمشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية، بينما تضطلع الشبابيك الوحيدة اللامركزية مهمة التواصل مع المستثمرين الوطنيين ومرافقتهم إلى غاية إتمام كافة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.
- ✓ بالإضافة الى الاليات القانونية التي أقرها المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 22/18 فقد اقر كذلك أليات مؤسساتية في سبيل تحفيز الاستثمار تمثلت هذه الاليات في المجلس الوطني للاستثمار وكذلك الوكالة الجزائرية للاستثمار.
- ✓ إن تكريس الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد هو تأكيد واضح على مواصلة انخراط المشرع الجزائري في اعتماد نظام الإدارة الإلكترونية وكذا رقمنة الاقتصاد الوطني بأكمله.
- ✓ إن استحداث المشرع لإنشاء المنصة الرقمية للمستثمر من شأنه تعزيز الشفافية في منح الاستثمارات والحوافز والمزايا بحيث تعتبر المنصة بمثابة أداة رقابة على الوكالة.
- ✓ تضطلع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بمهمة تسيير الحوافز والمزايا الممنوحة للمستثمرين مما يشكل ضمانة قوية لتشجيع الاستثمار.

❖ **التوصيات**

- ✓ بات من الواجب على السلطات العليا في الجزائر دمج التكنولوجيا الرقمية وكل ما هو مرتبط بها مع كافة القطاعات في البلاد خاصة الحيوية منها وبدون أي تردد.
- ✓ يجب أن تكون من أولويات الدولة الجزائرية الاستثمار في البنية التحتية للرقمنة، وكذا العمل على تنمية المهارات الرقمية المتخصصة، حيث توضح معظم البحوث أن التكنولوجيا الرقمية أصبحت في يومنا هذا ضرورية لمواجهة التحديات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ونجدها تصنف دائما بأنها العنصر الوحيد الذي تحتاج إليه الدول لكي تتخطى العقبات التي تعترضها لتصل إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

- ✓ ضرورة تحيين المنصة الرقمية للمستثمر وذلك بكل المستجدات من أجل مواكبة المناخ الاستثماري في الجزائر لنظرائه في الساحة الدولية على كافة الأصعدة.
- ✓ ضرورة تحسين جودة الخدمات المقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أين يضفي هذا التحسين صبغة ديمقراطية على المعلومات ذات الأهمية بالنسبة للمستثمرين المحليين والاجانب مما يساهم في توفير بيئة استثمارية أكثر جاذبية بالإضافة الى زيادة كفاءة تقديم الخدمات للمواطنين بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة.
- ✓ حتمية تحقيق الاستقرار التشريعي باعتباره أحد المقومات التي من شأنها خلق مناخ ملائم للاستثمار مع مراعاة مراجعة النصوص المتعلقة بالأنظمة التحفيزية والمزايا والإعفاءات من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين وتوظيف الأرباح المحققة في استثمارات أخرى.
- ✓ ضرورة تدعيم استقلالية الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار خاصة فيما يتعلق بفكرة خضوعها لسلطة الوزير الأول يوجد تبعية سياسية للوكالة وهو ما قد يؤثر على سير عملها. ما من شأنه أن إعطاء الوكالة سلطة في تحديد قرارات الأولويات بالنسبة للمشاريع الاستثمارية ومنحها استقلالية أكبر في تحديد القطاعات ذات الأولوية بما يتماشى والأهداف المسطرة من الدولة.
- ✓ التركيز على تكوين الكادر البشري المسؤول عن سير المنصة الرقمية للمستثمر عبر اختيار الكفاءات المؤهلة لتسيير المنصة من أجل إضافة النزاهة والشفافية على عمل المنصة حيث يمكن من خلال ذلك إعطاء صورة دقيقة وإيجابية عن واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بغية تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

- تكريس النظام الرقمي في مجال الإستثمار ومواكبته مع التطورات الحديثة.
- خلق إدارة إلكترونية للمستثمر مع توفر كفاءة بشرية متخصصة.

- تكوين وتأهيل ورسكلة الأعوان و الإطارات المسؤولين على معالجة ملفات الإستثمار في مجال الإعلام الآلي ومعالجة المعلومات وكذا الجانب القانوني المتعلق بالإستثمار.
- الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بالمنصة الرقمية المتعلقة بالعقار الصناعي وربطها بالمنصة الرقمية للإستثمار.
- توفير نظام أمن سبيراني للحماية ضد مختلف أخطار الأنظمة المعلوماتية والفيروسات.
- تحديث العتاد والوسائل بشكل مستمر نظرا للتطور السريع والدائم لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات.
- العمل على تحسين وتطوير شبكة الإنترنت والرفع من سرعة التدفق.
- جعل المنصة الرقمية للمستثمر بوابة حقيقية وتفاعلية لترويج الإستثمار تعمل على تعريف المستثمر الوطني والأجنبي بفرص وإمكانيات الإستثمار المتاحة في الجزائر.
- يجب العمل على تطوير الرقمنة كآلية لترقية الإستثمار في الجزائر، وتوفير خدمات إلكترونية أكثر فعالية وكذا توفير نظام معلوماتي رقمي خاص بالمستثمرين فقط، مع توفير الإحصائيات اللازكمة حول مدى رقمنة قطاع الاستثمار وتجديدها بشكل مستمر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القوانين والمراسيم

1) القانون 18/22 المؤرخ في 24 يونيو 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد50،المؤرخة في 28 يونيو 2022.
2) المرسوم التنفيذي 198/22 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار و سيرها، الجريدة الرسمية، عدد60، المؤرخة في 18 سبتمبر 2022.

ثانيا: الكتب

1) عبد الفتاح بيومي، الحكومة الالكترونية بين الواقع و الطموح، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
2) عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمارات في الدول العربية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
3) عبد الله بن عوض الشهري، الشفافية الادارية في المؤسسات التعليمية، ديار اليازوني العلمية للنشر، 2020.
4) غسان قاسم اللامي، ادارة التكنولوجيا : مفاهيم و مداخيل و تقنيات عملية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
5) فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، عمان، 2004.
6) قاسم عبد الجبور ميرفت، أثر الحوكمة الالكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة،2020.
7) مريفت قاسم جبور، أثر الحكومة الالكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2020.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1) سالم باشيوة، الرقمنة في المكتبات الجامعية: دراسة حالة المكتبة المركزية بن يوسف بن خدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008

رابعا: المجلات والملتقيات

2) ارزيل الكاهنة، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون و العلوم السياسية، 17 (02)، 2022.
3) أمقران راضية، ضمانات الاستثمار في اطار القانون 18/22، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، 07 (02)، 2022.
4) سمية بومروان، الحكومة الالكترونية و دورها في تحسين اداء الادارات الحكومية، (دراسة مقارنة)، المملكة العربية السعودية، مكتبة القانون و الاقتصاد، 2014.
5) كوسام أمينة، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في اطار قانون الاستثمار الجديد 18/22، مجلة طبنة لدراسات العلمية الاكاديمية، 05(02)، 2022.
6) لخضر بن يعيد، اتجاهات التحول الرقمي في الجزائر و مساهماته في استدامة التنمية، مجلة نفاق علوم الادارة و الاقتصاد، 06(01)، جوان 2022.
7) لعشاش ممد، الأجهزة القانونية للاستثمار في ظل القانون الجديد 22-18، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، 08(01)، 2023.
8) لييندة حاج صدوق، نحو التحول الرقمي الذكي: الاقتصاد الرقمي ما بعد الجائحة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، 58(05)، ديسمبر 2021.
9) محمد فتحي عبد الهادي، رقمنة الدوريات العربية، الكتب المصرية نموذجا، مجلة فهد الوطنية، مج17، عدد02، نوفمبر 2011.
10) نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم و آخرون، تسخير الرقمنة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، المجلة العراقية للبحوث، مج11، عدد01، 2019.
11) يوسف زيدان و محمد دياباش، الاقتصاد الرقمي في الجزائر بين السبل و التحديات، الملتقى الدولي الافتراضي: البيانات الضخمة و الاقتصاد الرقمي كآلية لتحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص التحديات و الافاق"، جامعة لخضر حمة، الوادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2022.

خامسا: مواقع الإنترنت

1) http://invest.gov.dz
2) https://www.alaraby.co.uk/conomy/
3) https://www.aps.dz/ar/economie/

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الرقمنة ورهانات تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر	**3**
المطلب الأول: مفهوم الرقمنة	**3**
الفرع الأول: تعريف الرقمنة	**3**
الفرع الثاني: أهمية الرقمنة	**4**
الفرع الثالث: علاقة الرقمنة بالإدارة الالكترونية	**4**
المطلب الثاني: الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد 18/22	**5**
الفرع الأول: تعريف المنصة الالكترونية	**6**
الفرع الثاني: أهداف المنصة الرقمية و من يمكنه استخدامها	**6**
الفرع الثالث: دور المنصة الرقمية في ترقية و تطوير الاستثمار	**7**
المبحث الثاني: المنصة الرقمية للمستثمر كنموذج عن رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر	**9**
المطلب الأول: التعريف بالمنصة الرقمية للمستثمر	**9**
المطلب الثاني: أهداف المنصة الرقمية للمستثمر	**10**
المبحث الثالث: الرقمنة في قانون الاستثمار الجديد 22-18	**12**
المطلب الأول: تعريف المنصة الالكترونية	**12**
المطلب الثاني: أهداف المنصة الرقمية ومن يمكنه استخدامها	**13**
المطلب الثالث: دور المنصة الرقمية في ترقية و تطوير الاستثمار	**14**
خلاصة الفصل	**17**
الفصل الثاني: واقع تحقيق الرقمنة في ظل قانون الإستثمار 18/22	
تمهيد	**19**
المبحث الأول: تجسيد و تطبيق منصة رقمية للمستثمر	**20**
المطلب الأول: تحقيق إنشاء منصة رقمية للمستثمر	**20**

المطلب الثاني: معوقات و تحديات المنصة الرقمية للمستثمر	**24**
المطلب الثالث: افاق رقمنة مجال الاستثمار في ظل قانون الاستثمار 18/22	**27**
المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق الرقمنة على الاقتصاد الوطني	**29**
المطلب الأول: واقع تطبيقات الرقمنة في القطاع الاقتصادي	**29**
المطلب الثاني: تحديات الرقمنة و آثارها على التنمية في الجزائر	**34**
خلاصة الفصل	**40**
خاتمة	**42**
قائمة المصادر والمراجع	**47**
فهرس المحتويات	**-**
ملخص	**-**

ملخص:

يعتبر موضوع رقمنة مجال الاستثمار وتحديد تأثيره ودوره في جذب وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة من المواضيع الجديدة والمهمة في الجزائر خاصة بعد صدور قانون الاستثمار رقم 22-18، وقد توصلنا إلى أنه تم إنشاء منصة رقمية للمستثمر كالية لتسهيل نشاط المستثمرين والدفع بعملية الاستثمار وإعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال الاستثمار في إطار الإدارة الإلكترونية.

وخلصت الدراسة إلى أنه يجب العمل على تطوير الرقمنة كالية لترقية الاستثمار في الجزائر.

وتوفير خدمات إلكترونية أكثر فعالية وكذا توفير نظام معلوماتي خاص بالمستثمرين فقط، مع توفير الإحصائيات اللازمة حول مدى رقمنة القطاع الاستثمار وتجديدها بشكل مستمر.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار، المنصة الرقمية للمستثمر، رقمنة الإدارة الإلكترونية، قانون الاستثمار 22-18.

Abstract:

The issue of digitizing the field of investment and determining its impact and role in attracting and encouraging direct national and foreign investments is one of the new and important topics in Algeria, especially after the issuance of Investment Law No22-18. And we have concluded that a digital platform for the investor as a mechanism to facilitate the activity of investors and advance the investment process. Giving preference to technological transformation and the development of innovation and the knowledge economy. And generalizing the use of modern technologies in the field of investment within the framework of electronic management.

The study concluded that it is necessary to work on developing digitization as a mechanism for developing investment in Algeria, providing more effective electronic services, as well as providing an information system for investors only, while providing the necessary statistics on the extent of digitization of the investment sector and its continuous renewal.

Key words: Investment. Digital platform for the investor. Digitization. Administration management, Investment law 22-18.